ج/٨٢٥

جانب دولة رئيس مجلس الوزراء

السيد نجيب ميقاتي المحترم

١٠ ايار ٢٠٢٢

الموضوع: ملاحظات على مرسوم تعديل تعرفة خدمات الانترنت و نقل المعلومات

تحية طيبة وبعد،

نتوجه بكتابنا هذا المتعلق بالمرسوم المزمع اصداره من قبل وزارة الاتصالات لتعديل تعرفة خدمات الانترنت و نقل المعلومات لتلفت عنايتكم الكريمة الى المسار الذي اتخذه هذا المرسوم حيث تمت احالته بنسخة نهائية لم يتم مشاركتها بشكل رسمي مع القطاع الخاص لاكمال التشاور بين وزارة الاتصالات و هيئة اوجيرو و الشركات المرخص لها للوصول الى تطبيق افضل تعرفة ممكنة في الاسواق كما نصت عليه مذكرة التفاهم الموقعة عام ٢٠٠٦ بين وزارة الاتصالات وشركات نقل المعلومات وموزعي خدمات الانترنت في لبنان و تطبيقا لاحكام قانون الاتصالات رقم 431 لعام 2002 والذي نص على تطبيق التنافس العادل بين القطاعين العام و الخاص.

لقد قدمت شركات القطاع الخاص المرخص لها ملاحظات اساسية (مرجع ١٠٠١/أ و) متعلقة بهذا المرسوم بعد اجتماع عام اولي عقد في وزارة الاتصالات بحضور ممثلين عن فريق وزارة الاتصالات، هيئة اوجيرو و شركات نقل المعلومات ومزودي خدمات الانترنت وعند عدم تسلم رد رسمي على الملاحظات الجوهرية المقدمة من مجموع شركات القطاع الخاص الاساسية، طلبت شركات القطاع الخاص عقد اجتماع عام ثان (مرجع ١٢٠١/أ و) دون الحصول على رد رسمي. عوضا عن ذلك تم عقد اجتماعات فرعية بين بعض الشركات بحضور مستشاري وزير الاتصالات، حيث فصلت شركات القطاع الخاص مجدداً بالارقام مكامن الخلل الهيكلي في آليات التسعير المقترحة في هذا المرسوم و الذي يقوض كل معايير المنافسة العادلة، وعرضت الشركات القيام بمبادرة للوصول الى توافق حول بنود المرسوم الخلافية وآليات التسعير حيث تم اقتراح ارسال التعديلات المطلوبة بتوافق كامل من الشركات الاساسية المرخص لها ولكن لم نتلق اي رد رسمي وقامت الوزارة بارسال مشروع المرسوم الى مجلس الوزراء وذلك دون الاخذ بالمقترحات الاساسية المطلوبة.

من منطلق حرصنا على استمرارية و تطوير قطاع الاتصالات في لبنان و تفادياً لاي عواقب سوف تؤدي الى الاغلاق الكامل للقطاع الخاص في حال تم اقرار المرسوم بشكله الحالي مما سيؤدي الى انقطاع الخدمات و التي لعب القطاع الخاص دورا اساسيا في الاستثمار لتامينها و تطويرها على مر السنوات الماضية و في احلك الظروف الاقتصادية، لذلك ارتأينا ان نوثق بشكل رسمي في هذا الكتاب عدم موافقتنا على بنود المرسوم المقترح و طلبنا العاجل وفي ظل غياب الهيئة الناظمة للاتصالات، بتعيين لجنة وزارية مع خبير مستقل لدراسة هذا المرسوم و تقدير تأثيره على القطاع ككل بحضور شركات مزودي خدمات الانترنت ونقل المعلومات.

نلخص فيما يلي الملاحظات الاساسية التي يتوجب مناقشتها لاصلاح مكامن الخلل في المرسوم المقترح:

1. احتساب الكلفة والايرادات بشكل متوازن عند تحديد اسعار الخدمات المقدمة للافراد والشركات، حيث ان آليات التسعير الغير المتوازنة المتبعة في المرسوم المقترح تؤدي الى هامش إجمالي متدهور او سلبي لشركات القطاع الخاص على معظم الخدمات و الذي سيؤدي حتماً الى انخفاض كبير في واردات الدولة مع تهميش قدرة القطاع الخاص على التنافس و بالتالي الى خروج القطاع الخاص المرخص النهائي من السوق.

كشف عليه

المؤهل الأول زياد السيد

١٠/٥/٢٠٢٢

2. المحافظة على جميع الحوافز الممنوحة لشركات نقل المعلومات وموزعي خدمات الانترنت حيث تم الغاء هذه الحوافز في المرسوم المقترح فيما تستثنى هيئة اوجيرو، مما يضيف أعباء كلفة اضافية في كل مجالات الخدمات.
3. فصل مرسوم الهاتف الخليوي عن مرسوم الانترنت لاعطاء الفرصة لدراسة معمقة وتقييم تأثير بنود المرسوم على استمرارية و تطوير قطاع الانترنت.
4. يتضمن مرسوم التعرفة المقترح تعديل متعلق بمرسوم رقم 3260 الخاص بالالياف الضوئية والذي يغير مضمونه الاساسي. ان هكذا تعديل لا يجب تضمينه بمرسوم تعرفة. هكذا تعديل من شأنه ان يؤثر على الاستثمار الذي قام به القطاع الخاص لغاية الان او مزمع ان يقوم به بالمستقبل.
5. يتضمن المرسوم في القسم الرابع من خلال مادتين الاجازة للشبكات المنشأة خلافا للقوانين للتعاقد مباشرة مع الوزارة والاستمرار في تقديم خدماتها. نرى انه من المستحسن ورود الموضوع ضمن مرسوم مستقل يرعى كل جوانب الموضوع بصورة صحيحة وسليمة حفاظاً على المصلحة العامة ومصلحة القطاع ككل وذلك لعدم استحسان دمج موضوع قانوني وتنظيمي ذات الحساسية العالية ضمن مرسوم تعرفة تقليدي ولعدم التسرع ووجوب دراسة الموضوع من جميع جوانبه.

اننا اذ نثق بدوركم الراعي و المركزي في المحافظة على تطبيق نصوص القوانين التي وضعت لحماية قطاع الاتصالات و ضمان تنميته و تطويره و تاكيد اهمية تشجيع و تحفيز القطاع الخاص اللبناني في صناعة و تجارة خدمات الاتصالات و المعلومات و جعله ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني، نهيب بكم السعي لتفادي ضرب قطاع خدمات الانترنت و ان تكون اولوية المرسوم تأمين الخدمة للمواطن لا ان يكون الهدف تشريع الغير الشرعي وضرب القطاع الخاص الذي يؤمن النسبة الاكبر من مدخول قطاع الانترنت للدولة.

ان مسؤولية تأمين خدمة الانترنت الى كافة المناطق اللبنانية والحفاظ على القطاع الخاص المساهم الاكبر في الاستثمار في هذا الحقل هي الان بين ايديكم.

مع فائق الاحترام والتقدير،

Broadband Plus S.A.L

CableOne S.A.R.L

Cedarcom S.A.L

Connect S.A.L

Cyberia S.A.L

GDS S.A.L

IDM S.A.L

Moscanet S.A.L

Globalcom Data Services S.A.L.

Pesco Telecom S.A.L

Terranet S.A.L

كُشِف عليه

المؤهل الأول زياد السيد